المقررات والتوصيات

لقد بدأ التحضير «للمؤتمر الثاني للكتاب اللبنانيين» منذ أكثر من ثلاث سنوات تسوّغه حوافز عامة لاستنهاض كل الطاقات من أجل تجاوز المأزق الوطني المعقد الذي كان يترجم عملياً بمزيد من الكوارث والمآسي والتدمير التي ظل اللبنانيون يدفعون ثمنها على مدى خمس عشرة سنة ويهدد المصير الوطني برمته. لقد ارتأى منظمو المؤتمر، المؤلفون من هيئات وأفراد، أن ثمة نموذجاً حضارياً حياً يمكن أن يجسده هذا اللقاء الموسع تتكامل فيه الأفكار المتنافرة والاتجاهات المختلفة التي زادت الحواجز المفروضة وغياب الدولة - بما تمثل من ضمانة امنية - من الإلحاح على عقده، ويكون رمزاً حياً وراقياً للإرادة الوطنية المتوحدة في واقعها وجراحها وتطلعاتها، المستجيبة للحاجة العميقة لشعبنا إلى سلام يشكل الواقع الصحي لممارسته قيمه الإنسانية والوطنية، على قاعدة الحرية والديمقراطية والعدالة وحقوق الإنسان.

ومع انتهاء عنف الحرب وإزالة الحواجز ظل للمؤتمر مسوغاته وضروراته في إطار التحديات المستجدة التي ينبغي أن تتمحور حول بناء السلام على قواعد ثابتة إلغاءً تاماً للعوامل المحفزة لتجدد الحرب واستشرافاً لبناء الحاضر والمستقبل.

إن تأجيل موعد عقد المؤتمر مرات عديدة كانت وراءه ظروف موضوعية تجاوزت دائماً قدرة المنظمين أي اللجنة التحضيرية للمؤتمر المؤلفة من ٧٠ شخصية، و«لجنة المتابعة» المتفرعة عنها التي باشرت عملها التحضيري منذ اجتماعها الأول المنعقد في ١١ آذار ١٩٨٩ في مقر اتحاد الكتاب اللبنانيين في بيروت.

إن المؤتمر هو حدث ثقافي وطني لمجرد انعقاده على الرغم من كل الصعوبات والضغوط، ولأنه استطاع أن يقدم مناسبة لحوار معمق ومتعدد الاتجاهات، حول قضايا الكاتب المهنية وحول تفعيل بنية اتحاد الكتاب اللبنانيين والتأكيد على الحرية والديمقراطية في لبنان والعالم العربي.

إلا أن النجاح الحقيقي لمؤتمرنا يكمن في قدرته على ترجمة كل هذه الأفكار والتوصيات إلى مواقف عملية وقرارات تنفيذية.

إن المؤتمر الثاني للكتاب اللبنانيين، انطلاقاً من الندوات التي عقدها والمحاور التي أدارها، والنقاشات التي شهدها، وتناول فيها قراءة نقدية لانتاجنا الثقافي، والأدب المكتوب باللغة الأجنبية، والكتابة الفكرية والاجتماعية والتاريخية، والهيئات الثقافية ودورها في تفعيل الثقافة، والجامعة اللبنانية ودورها في انتاج الثقافة وتطوير المعرفة والبحث العلمي، والكتابة المسرحية والفنون النغمية والتشكيلية، وقضايا الكاتب المهنية انطلاقاً من تجربة اتحاد الكتاب اللبنانيين، والثقافة والديمقراطية والتغيير في لبنان... يرى ضرورة إيلاء الأهمية اللازمة للإنتاج الإبداعي في لبنان تكريساً لدور لبنان الحضاري في المنطقة العربية كمختبر للتفاعل بين مختلف التيارات والمدارس، وكمساحة للحرية. ويشدّد المجتمعون على تشجيع ترجمة النتاج الأدبي اللبناني والعربي المكتوب باللغة الأجنبية وإدخال أصحابه من الأدباء والمفكّرين في برامج تعليم اللغة الأجنبية للصفوف التكميلية والثانوية والجامعية، ويبدون الحرص على الوصول إلى تأليف كتاب مدرسي لتدريس تاريخ لبنان بشكل علمي بعيد عن روح التعصب والطائفية والاتهامات المتبادلة تكريساً لدور لبنان ومناخه الديمقراطي.

ويؤكد المؤتمرون على دور الهيئات الثقافية في تفعيل الثقافة في عموم المناطق اللبنانية وتعزيز دورها الثقافي والفكري بما يدعم الحياة الديمقراطية والفكرية في البلاد ويكرس الوحدة الوطنية والعقلانية في إطار التعدد والديمقراطية.

ويعتبر المؤتمر أن الجامعة اللبنانية بما تعانيه من معضلات بنيوية تطرح على كافة المواطنين تحدياً رئيسياً يتمثل بالدفاع عنها مؤسسة وهيئة تعليمية ودوراً في المجتمع. وعليه يرى المؤتمرون ضرورة تعزيزها وتوسيع نطاق تأثيرها لضمان مساهمتها العلميّة والعملية في مرحلة الإنماء والإعمار.

ويعتقد المؤتمر الثاني أن المسؤولية تفرض دعم الإنتاج الإبداعي في مجال الفنون المسرحية وتشجيع التجارب التي تستهدف ارتياد آفاق أكثر تقدماً في مضماري النص والأداء. كما يلحون على إيلاء الاهتمام اللازم بالفنون النغمية العربية وتطوير التراث الموسيقي العربي لتكريس بناء شخصيتنا الموسيقية بديلاً للاستلاب والتغريب السائدين. كما يلحون على ضرورة إعطاء الفنون التشكيلية ما تستحقه من رعاية.

وينظر المؤتمر بارتياح إلى أجواء الديمقراطية التامة والصراحة التي سادت الحوار، بما يتناول كافة القضايا، ولا سيما ما يتعلق بتجربة اتحاد الكتاب اللبنانيين التي تبقى ملكاً لكل الأدباء والمبدعين.

وقد ركز المشاركون في أعمال المؤتمر على ضرورة إرساء دعائم الثقافة والديمقراطية وفي تعزيز السلم الأهلي وارتباط ذلك بالعمل من أجل تحرير الوطن والإنسان والمجتمع من كافة الضغوط والعناصر التي تهدد المستقبل والحرية والتغيير.

لقد توقف المؤتمر في جلسة مطولة أمام الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه اتحاد الكتاب اللبنانيين، فناقش السبل الآيلة إلى تعزيز هذا الدور وترسيخه. وقد ساد النقاش جو رفيع من المسؤولية والحرص والديمقراطية، تم فيه التأكيد على أن الاتحاد إطار يتسع للمثقفين اللبنانيين جميعاً ومن شأنه أن يؤمن المناخ الملائم لتنظيم نشاطه والدفاع عن قضاياهم النقابية، كما جرى التأكيد على ضرورة تعديل أطره بما يجعل جميع المثقفين يشعرون بانتمائهم إليه، ويثقون بتمثيله لهم منتسبين كانوا أم غير منتسبين.

كما توقف المؤتمر أمام علاقة الثقافة بالسياسة، وأجمع المثقفون على الاعتزاز باستقلالية الاتحاد عن السلطة السياسية الرسمية وشددوا على ضرورة أن تتسع هذه الاستقلالية لتشمل العلاقة بالأحزاب السياسية على ألاّ يتناقض ذلك مع حرية كل المنتسبين في الانتماء السياسي والفكري والإيديولوجي.

كما ناقش المؤتمرون تجربة اتحاد الكتاب اللبنانيين منذ تأسيسه، فأجمع المناقشون على تقييم دوره تقييماً إيجابياً، وعالجوا السلبيات والنواقص بروح عالية من المسؤولية بما يساعد على تجاوز آثار مرحلة الحرب وعلى تقليص سلطة الإيديولوجيا السياسية ومنطقها الصراعي على النشاط الثقافي. ورأوا أن العوامل السياسية والأسس النظرية التي قامت عليها جميع مؤسساتنا المدنية في لبنان، قد انهارت مع نهاية الحرب المسلّحة، فأصبح من الضروري إعادة صياغة هذه المنطلقات على أسس تتناسب مع رغبتهم في ترسيخ دورهم في بناء الوطن وفي تعزيز مساهمة الثقافة في تثبيت السلم الأهلي. كما أكد المناقشون على التقاليد التي ترعى عملية التواصل بين الأجيال والهيئات المتعاقبة على قيادة النشاط الثقافي وتوجهه.

كذلك أجمع المؤتمرون على أن لاتحاد الكتاب اللبنانيين دوراً هاماً في النضال من أجل وحدة لبنان وعروبته وتطوره الديمقراطي وفي الدفاع عن الحريات العامة المنصوص عليها في شرعة حقوق الإنسان، وعلى مواجهة العوامل الكامنة وراء انفجار الحرب اللبنانية ولا سيما الطائفية والمذهبية وأشكال التفاوت الاجتماعي واستخفاف السلطة السياسية بقيم الكفاءة، وبأهمية العلم والبحث العلمي. ورأوا أن هذه القيم السياسية التي ترى الثقافة نفسها ملزمة بالدفاع عنها لا تعني تسييس اتحاد الكتاب اللبنانيين بقدر ما تعني رسم الإطار السليم لإعادة بناء الوطن والمناخ الملائم لحرية الثقافة.

يؤكد المؤتمرون على تأييدهم لمقاومة الاحتلال الصهيوني، ويشددون على تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بلبنان ولا سيما القرار ٤٢٥، من أجل بسط سلطة الدولة على جميع الأراضي اللبنانية وخروج جميع القوى العسكرية غير اللبنانية وذلك في إطار تعزيز علاقات التعاون والمصالح المشتركة مع الأشقاء العرب ولا سيما مع الشقيقة سوريا.

يشدد المؤتمرون على الحريات العامة، وبخاصة حرية الاجتماع والكتابة والبحث والنشر دون أية رقابة.

ويؤكد المؤتمرون بأن السلام الأهلي لا يترسخ إلا من خلال عودة جميع المهجرين اللبنانيين إلى بيوتهم وأرزاقهم، وتحمّل الدولة مسؤولياتها في مساعدتهم، مع تأمين الديمقراطية والعدالة الاجتماعية لجميع المواطنين (التربية، العمل، الاستشفاء، السكن، الغذاء، الكفاية لجميع المواطنين).

كما يعتبر المؤتمرون أن تفاقم الأزمة الاقتصادية وانهيار العملة الوطنية مسألة خطيرة تهدِّد الأمن الشخصي لكل مواطن، وأن المثقفين على تنوع مواقعهم الفكرية مدعوون للتحرك مع كل قطاعات المجتمع المدني لمواجهة السياسة اللامسؤولة في هذا المجال.

ولقد تبنى المؤتمر التوصيات التالية:

١ ـ الدعوة إلى تبني الوثيقة الصادرة عن الأونيسكو في موضوع حماية انتاج المبدعين مع التعديلات التي أدخلت عليها، ويدعو الدولة إلى توقيعها وإصدار النصوص القانونية المناسبة بشأنها.

٢ ـ وضع نظام للضمانات الاجتماعية والصحية لجميع الكتاب والمؤلفين والفنانين.

٣ ـ حماية حرية التعبير ومطالبة السلطة بحجب كل النصوص القانونية التي تمنع الموظف من نشر مؤلفاته من غير الحصول على موافقة مسبقة، والتي تضع قيوداً صارمة من الرقابة على الإنتاج الإبداعي.

٤ ـ الدعوة إلى إجراء تعديلات على هيكلية اتحاد الكتاب اللبنانيين وبنيته التنظيمية بما يجعله إطاراً يتسع لجميع الكتاب والمثقفين وبما يرسخ دوره بين المؤسسات المدنية.

٥ ـ الدعوة إلى تعزيز التعاون بين اتحاد الكتاب اللبنانيين وسائر الهيئات والمؤسسات الثقافية وإلى تكريس الإطار التنظيمي الذي يجمع بين هذه المؤسسات وتوسيعه ليصبح أكثر شمولاً.

٦ ـ الدعوة إلى عقد ندوة دراسية يشترك فيها مفكرون ومثقفون لبنانيون يناقشون فيها الهيكلية الجديدة لاتحاد الكتاب اللبنانيين على أن تعرض نتائج أعمالها على الهيئة العامة لاتحاد الكتاب في مهلة أقصاها ثلاثة أشهر من تاريخه على أن تولي هذه الندوة اهتمامها بالجانب النقابي من دور اتحاد الكتاب.

٧ ـ تكليف الهيئة الإدارية للاتحاد بتنظيم نقاشات لتعميق البحث في علاقة الثقافة بالسياسة والإيديولوجيا بما يضمن تعزيز دور الاتحاد وتعزيز حريات أفراده وحقهم في المعتقد والتعبير والانتماء السياسي.

٨ ـ تكليف لجنة مصغرة من المثقفين اللبنانيين التالية اسماؤهم: منح الصلح، محمد كشلي، انطوان سيف، فاديا كيوان، عبده وازن، سمير سعد، ومن عدد مماثل تختاره الهيئة الإدارية لاتحاد الكتاب من بين أعضائها لتعكف على وضع خطة لتطوير اتحاد الكتاب بنية ودوراً.

٩ ـ الاتصال بجميع الكتاب والمثقفين ودعوتهم للانتساب إلى اتحاد الكتاب قبل إنجاز التعديلات المقترحة بغية مشاركتهم مشاركة فعالة في نشاط الاتحاد.

١٠ ـ تكليف لجنة الصياغة بإصدار الوثائق المتعلقة بـ
- شرعة حقوق المبدع اللبناني.
- وثيقة حول الثقافة والديمقراطية والتغيير في لبنان والعالم العربي.
- وثيقة حول حرية الكاتب العربي.

١١ ـ طبع أعمال المؤتمر كاملة في كتاب.